

الفساد الإداري والمالي

" المفهوم والأسباب والآثار وسبل العلاج "

أ. شبيب محمد توفيق

باحث دكتوراه

أ. فضيل خان

أستاذ مساعد "أ"

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة بسكرة - الجزائر

الملتقى الدولي الخامس عشر حول: الفساد واليات مكافحته في الدول المغاربية

المنعقد يومي 13/14 أفريل 2015

من طرف مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة

ومخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع

قسم الحقوق - كلية الحقوق والعلوم السياسية -

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

الفساد مسألة مشتركة بين دول العالم فهو ليس بظاهرة جديدة والمحصورة بمكان واحد وبنظام واحد، فالفساد يمكن أن يوجد في الدول المتقدمة والنامية برغم من وجود محاولات كثيرة لمواجهة هذه الظاهرة كسن قوانين تجرمه وذهبت بعض الدساتير إلى أن جعلت منه جريمة تعادل خيانة الوطن.

مع كل هذا انتشر الفساد في العالم بشكل خطير وأصبح يهدد الكثير من اقتصاديات الدول بشكل عام والدول النامية ومنها العربية بشكل خاص لهذا وجب التصدي بقوة لهذه الظاهرة لما لها من تأثير بالغ على المجتمعات خاصة العربية التي أصبحت تعيش الطبقية المتوحشة، فئة قليلة من المجتمع تتحكم بالثروة والباقي يعيش الفقر والحرمان.

وفي هذا الشأن نحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على ظاهرة الفساد في المؤسسات العامة وهذا لا يعني أنه لا يوجد في المؤسسات الخاصة لكن انتشاره يكون واضح في القطاع العام بسبب الدور الذي يلعبه هذا القطاع في الاقتصاديات العربية.

ونبه في هذا المقام أن النقص الملحوظ في البيانات والمعلومات على كل المستويات والمتعلقة بظاهرة الفساد كان عائقا أمامنا على دراسة الظاهرة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي بصفة عامة لذا جعلنا نسترشد بتجارب بعض الدول والتي لعبت مؤسساتها القضائية والتشريعية والإعلامية دورا بارزا في مكافحة الفساد والتقليل منه. وقد تهدف الدراسة إلى تحديد مفهوم الفساد والتركييز على أسبابه وتداعياته الاقتصادية.

ودراستنا الحالية بعد المقدمة تنقسم إلى ستة أجزاء وخاتمة، الجزء الأول يعرض مفهوم الفساد وتعارفيه ويبين الجزء الثاني الحالات التي تندرج في الفساد أما الجزء الثالث: طرق قياسه أما الجزء الرابع أسباب الفساد، أما الجزء الخامس يركز على الآثار الاقتصادية للفساد أما الجزء السادس العلاج و سبل المكافحة.

أولاً: مفهوم الفساد الإداري والمالي

لعلي قبل التطرق إلى المفاهيم المختلفة للفساد كان لابد علينا تفسير معنى الفساد من الناحية اللغوية والذي يعني التلف والعطب والاضطراب والخلل⁽¹⁾ مصداقا لقوله تعالى: "ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين"⁽²⁾، إذن الفساد يفيد حالة التلف والعطب وأخذ المال ظلما وهذا هو الانحراف، فيفهم أن المؤسسات التي يطالها الفساد، لا تستطيع القيام بالوظيفة التي وجدت من أجلها، فتصبح فاسدة لا تحقق المصلحة المرجوة منها.

ونظرا لتعدد الظاهرة حيث تتشابك فيها الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية جعل الكثير من الباحثين والخبراء يقومون بتسليط الضوء على بعض جوانبها بتحديد بعض المعالم الرئيسية لها من خلال التعريفات الآتية:

1- الفساد انحراف أخلاقي لبعض المسؤولين العموميين⁽³⁾:

يركز هذا التعريف على الانحراف الأخلاقي على فئة المسؤولين العاملين في الدولة التي تتولى صنع القرارات المتعلقة بموارد المجتمع.

فما يؤخذ عن هذا التعريف أنه ركز على البعد الأخلاقي متجاهلا الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لهذه الظاهرة إلى جانب أن البعد الأخلاقي يختلف من مجتمع إلى آخر.

2- الفساد هو بيع أملاك الدولة بواسطة المسؤولين الحكوميين لتحقيق المصالح الشخصية⁽⁴⁾.

يرتبط هذا التعريف ظاهرة الفساد بخصخصة المؤسسات العامة وما يؤخذ على هذا التعريف أنه جاء ضيق لإغفاله قبول بعض المسؤولين الحكوميين في الدولة للرشوة نظير تسريع في خدمات معينة لتسهيل في بعض الإجراءات وفي منح الرخص... وغيرها.

3- عرفه البنك الدولي 1999 ب: "سوء استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة".

يعكس هذا التعريف آليتين للفساد هما:

أ- آلية الاستغلال السيئ من قبل مسؤولي الدولة لمراكزهم، بوضع اليد على المال العام أو انتهاك القوانين والأنظمة النافذة لتعظيم مكاسبهم على حساب المصلحة العامة.

ب- آلية دفع الرشى للمسؤولين أو الموظفين في القطاعين العام والخاص من أجل الحصول على مكاسب غير مشروعة بتسهيل تنفيذ إجراءات أو إرساء ممارسات معينة.

4- كما عرفته اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد العام 2003 بأنه: "رشوة

بجميع وجوهها، والاختلاسات في القطاعين العام والخاص، المتاجرة بالنفوذ، وإساءة استغلال الوظيفة والإثراء غير المشروع، وغسل العائدات الإجرامية، إخفاء الممتلكات المتأتية من جرائم الفساد، إعاقة سير العدالة، زيادة على أفعال المشاركة والشروع بكل ما سبق ذكره"⁽⁵⁾.

يركز هذا التعريف على الممارسات الفعلية للفساد التي تعكس الجانب الاقتصادي والتنموي للممارسات التي تدنيه من جانب براغماتي.

هذا التعريف الذي صاغته إحدى المؤسسات الدولية التي تتحكم فيها الدول العظمى برغم من عموميته ينطبق على الدول النامية إلا أنه يحمل في طياته مخطط تقوم به هذه المؤسسات لإعادة تنظيم العالم في إطار الليبرالية الجديدة على أنه يركز على العوامل الداخلية بحيث يربط الفساد بالوظيفة العامة متجاهلة أن الفساد ظاهرة ترتبط بالعلاقة بين العوامل الداخلية والخارجية التي من أهمها العوثة التي تمثلت بسياسات إجبار الدول النامية على إتباع نظام اقتصادي معين بحجة الإصلاح، وهي بهذا تضع القطاع الحكومي أو العام في مركز الصدارة من ظاهرة الفساد، وكان القطاع العام يعتبر حقلاً خصب تنمو فيه بذور الفساد لغياب الحوافز الشخصية والدولة هي الوحيدة قادرة على تعويض الخسائر وتغطية السرقات وهي تتستر على فساد الكبار أحياناً، لكن لاحظ الخبراء أن الإصلاح الاقتصادي الذي وقع في بعض الدول العربية لم تحد من ظاهرة الفساد بسبب سرعة تنامي القطاع الخاص وعدم وجود التشريعات التي تنظم عمله وتضبط آليته وغياب القوانين التي تدعم شفافية أداء الشركات إلى صناعة الفساد السياسي والاقتصادي خاصة أن حجم الفساد وقوته تتحدد بالقوة الاحتكارية وحرية التصرف التي يتمتع بها هذا القطاع، زيادة على فقدان الرقابة والمحاسبة، فكلما زادت حرية التصرف تضاءلت قوة الرقابة والمحاسبة، وتقوت شوكة الفساد والمفسدين في القطاع الخاص والعكس صحيح⁽⁶⁾.

وبناء عما سبق فإن الفساد بالمعنى الشامل يعني أنه ظاهرة كلية ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، مرتبطة بالمنظومة العامة للمجتمع، فالفساد العام يتصف بجملة من الخصائص تتمثل فيما يلي:

- اشتراك أكثر من طرف في تعاطي الفساد الإداري والمالي.
 - التجسيد للمصالح المشتركة والمنافع التبادلية لمرتكبيه.
 - مخالفته للقوانين واللوائح والقيم والأخلاق باعتباره سلوكاً غير سوي.
 - إضرار بالمصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في المجتمع.
- وبهذا المعنى فالفساد ظاهرة تتداخل في كل قطاعات المجتمع وعلاقاته، ابتداء من الدولة بمؤسساتها الرسمية والتنفيذية والقضائية ومؤسسات الثقافة والإعلام، وانتهاء بالإضرار في تعاملاتهم اليومية⁽⁷⁾.

كما تجدر الإشارة على الرغم من قدم الظاهرة فإن الانتباه إليها والاهتمام بها دولياً لم يتم إلا حديثاً لذا تأخر الاقتصاديون في توجيه الاهتمام الكافي لموضوع الفساد وآثاره في الأداء الاقتصادي حيث لم يبدأ الاهتمام به إلا في التسعينات وتحديداً في سنة 1995 التي اعتبرها بعضهم سنة الكشف عن الفساد ومحاربه ويرجع هذا الاهتمام بقضية الفساد إلى الأسباب الآتية:

- دخول العالم ثورة المعلومات وما ترتب عنه الكشف عن مظاهر الفساد في العديد من الدول.
- زيادة الحكومات الديمقراطية في العالم، وما يتبع هذا من ازدياد مساءلة المؤسسات العامة والخاصة عن كيفية استغلالها لموارد المجتمع.
- نمو تجارة الأعمال الدولية وما تبعها من زيادة تقديم الرشى للمسؤولين لإبرام العقود مع شركات على حساب شركات أخرى مما دفع بالشركات غير المستفيدة من هذه الفرص إلى رفع الدعاوى وتقديم الطعون بهذه الممارسات والقائمين بها.
- قيام رجال الأعمال من الأوروبيين وغيرهم تقديم الرشى للحكومات الأجنبية للحصول على الصفقات التجارية وغيرها إذ أن قوانين بعض الدول الأوروبية لا تعاقب على ذلك مباشرة ففي ألمانيا مثلاً تشير الإحصائيات أن الكثير من الأموال تخصص للفساد الأجنبي وتدرج في بند "نفقات ضرورية".

ثانياً: الحالات النجى ندرج في الفساد الإداري والمالي

هناك حالات تندرج في الفساد الإداري والمالي نذكر منها ما يلي:

1- **الرشوة:** التي تعد أكثر أنواع الفساد فحسب تقرير بعض الدراسات أن قيمة الرشوة بلغت في العالم ما يوازي الترليون دولار أمريكي سنوياً⁽⁸⁾، حيث تقدم مبالغ مالية إلى شخص أو إلى حكومة ما للحصول على منفعة الشخصية، فالرشوة يمكن ضبطها علناً أو من خلال تطبيق مبدأ (من أين لك هذا؟).

2- **الاختلاس:** أو ما يعرف بسوء استغلال المال العام يعني الاستحواذ على المال العام بدون وجه حق والتصرف فيه لتحقيق مصالح شخصية فيمكن كشف الاختلاسات من خلال الوثائق والمستندات.

3- الواسطة أو المحسوبية: وهذه تعد أخطر أنواع الفساد لكونها غير مرئية أو محسوسة ويصعب إثباتها بأدلة وبراهين فالواسطة تحدث من محاباة لشخص أو حكومة ما على حساب شخص أو حكومة أخرى في تقديم منفعة ما.

وتشير إلى أن الفساد درجات فهناك فساد يأتي من تقاضي موظفين في الدولة الرشوة لإنهاء عمل روتيني أو تسهيل مهمة هي أصلا واجبات هؤلاء الموظفين وهناك فساد يأتي من تقاضي مسؤولين كبار في الدولة الرشوة لعقد صفقة أو مناقصة لجهة دون الأخرى.

ثالثا: قياس الفساد

نظرا لتعدد ممارسات الفساد لذا لا يوجد مقياس مباشر للفساد إلا أنه توجد عدة طرق غير مباشرة تكشف عن الفساد ومدى تفشيه في المجتمعات والمؤسسات حيث تعتمد هذه الطرق على مصادر متعددة منها:

الصحف والمجلات وشبكات الانترنت ودراسة حالات من الإدارات التي يحتمل انتشار الفساد فيها، كإدارات الضرائب والجمارك والشرطة إلى جانب التقارير والإحصاءات الصادرة عن المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمي فمثلا منظمة الشفافية الدولية (T.I) Transparency International.

تقوم هذه المنظمة الغير حكومية بتحديد مؤشر الفساد في دول العالم أو ما سمي بالرقم القياسي للشفافية الدولية يساعد المستثمرين الأجانب من معرفة مدى تفضي الفساد في الدول المختلفة.

لكن الجدير بالذكر أن على الرغم من أن هذا المؤشر يعد من أفضل مقاييس الفساد المستخدمة دوليا وأنه يحظى بمصداقية كبيرة في المنظمات الدولية إلا أنه يمكن التحفظ عليه للأسباب الآتية:

- احتمال التحيز الضمني عند صياغة ووضع المؤشرات لهذه الدولة أو تلك.
- جانب كبير من الفساد من الدول النامية متسبب فيه الشركات الكبرى للدول المتقدمة بحصول هذه الأخيرة على أسواق بالفساد وشراء الذمم.
- كما أن المنظمة تستند على مبدأ يمنع بموجبه عدم تسمية الشركات المفسدة وتحصر انتقاداتها في الدول الفاسدة فقط.
- كذلك جزء من ميزانية هذه المنظمة يأتي من تبرعات الشركات الكبرى والتي أدين بعضها في قضايا الرشوة.

رابعاً: أسباب الفساد الإداري والمالي

على الرغم من أن الفساد الإداري والمالي ظاهرة لها أبعاد سلبية أخلاقية واجتماعية، عادة وتحاط بالكتمان والسرية الأمر الذي يجعل من الصعب معرفة أسباب هذه الظاهرة فيمكن حصر أسباب الفساد الإداري والمالي إلى سببين رئيسيين: الرغبة في الحصول على المنافع غير المشروعة ومحاولة التهرب من الكلفة الواجبة.

1- الحصول على المنافع غير المشروعة تتمثل فيما يلي:

أ- تدخل الحكومات في الأنشطة الاقتصادية ويتخذ تدخل الحكومات في الأنشطة الاقتصادية أشكالاً متعددة منها:

❖ إشراف القطاع العمومي على بعض المشروعات العامة مما يدفع ببعض المؤسسات المرشحة للتنفيذ لدفع الرشى للموظفين المسؤولين مما ينتج عنه فوز إحدى المؤسسات بالمشروع بالتلاعب في العطاءات كذلك التواطؤ في تحديد أسعاره وضمف إلى ذلك التنصل من بعض مواصفات الجودة للمشروع قيد التنفيذ.

❖ سيطرة الحكومة على المؤسسات المالية بخلق الحواجز أمام المقترضين بدفع الرشى للحصول على التمويل بشروط مميزة.

❖ قيود التجارة الخارجية المتعلقة بحصص الاستيراد والتصدير وغيرها من الحواجز الأخرى وما يتبعها من إطالة في الإجراءات إلى جانب تعددها وتعقدها مما يجعله سبباً في دفع الرشوة إلى صانعي القرار في المؤسسات العامة لفك عقدة هذه الإجراءات واختصارها.

❖ خصخصة المؤسسات العامة تخلق قوة اقتصادية قادرة على مخالفة القوانين والوقوع في الفساد من خلال احتكار البيانات والمعلومات ومواصفات العقود ومواقع الاستثمارات الرأسمالية الجديدة للمؤسسات المرشحة للتخصيص زيادة على الحصول على الأولوية في الشراء وتخفيض الأسعار.

ب- انخفاض الأجور والمرتبات أو تأخر صرفها في مواعيدها نتيجة سوء استخدام الميزانية الحكومية أو لتأخر تنفيذها تشعر الموظف بالظلم وتدفعه إلى تعويض النقص في مرتبه عن طريق الحصول على الرشوة والعمولات لتدبير احتياجاته المعيشية.

واللافت للنظر أنه بغض النظر على مستويات الأجور فإن قبول الرشوة قد يكون سببه ضعف السلوكيات الوظيفية لبعض المسؤولين العموميين، وقد تكون الرشوة مغرية بشكل كبير بحيث تضعف الذمم أمام قبولها.

ج- توفر الموارد الطبيعية الاستراتيجية تعوي بعض المسؤولين لتحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة فالأرباح الخيالية الناجمة عن استثمار النفط تخلق فسادا أكبر في أوساط المسؤولين الذين بيدهم إبرام العقود ومنح امتيازات التعاقد للشركات الأجنبية بطرق ملتوية غير مشروعة.

د- سوء استخدام الميزانيات الحكومية ووجود حسابات خارج الموازنات العامة كالإنفاق العسكري وزيادته خاصة وأن ميزانية الدفاع من الأسرار القومية التي لا ينبغي مناقشتها علانية وحديث عن تفصيلاتها حتى مع الأجهزة الرقابية والمحاسبية وهذا الوضع يخلق بعض الفرص لبعض المسؤولين للحصول على الرشى من موردي السلاح خاصة إذا كان الموردون عبارة عن شركات خاصة أو وسطاء وليسوا حكومات.

هـ- ضعف الكفاءات الاقتصادية الدولية وخضوع التعيينات للمجاملات والمحابة وابتعادها عن معدلات الجدارة والكفاءة والشفافية في التشغيل تسلم في تسلسل الموظفين غير الأكفاء إلى المواقع الإدارية العليا... مما يضعف الأداء المؤسسي.

و- عدم اهتمام القادة السياسيين بمحاربة الفساد في مجتمعاتهم و الاشتراك في هذه الأعمال بالتغاضي عن أعمال الفساد المتعلقة بأبنائهم وأقاربهم وأصدقائهم زيادة على هشاشة المؤسسات المحاسبية وعدم قيامها بدورها تزيد من معدلات الفساد وانتشاره خاصة الحكومات الضعيفة.

2- التهرب من الكلفة الواجبة:

تقوم الدولة بسن القوانين والتشريعات وتتولى تطبيقها وتضع العقوبات وتتولى تنفيذها ويمكن أن تستغل هذه المجالات لنشر الفساد فالتهرب من الالتزام بالقوانين والتهرب من العقوبات ودفع الغرامات والمخالفات تحقق الكثير من المكاسب المادية والمعنوية للأفراد والمؤسسات الخاصة الأمر الذي يشجع على دفع الرشى من المستفيدين لمن يتستر عليهم مثلا يدفع لمنفذي المشروع الرشى إلى مهندس الهيئة المشرفة على المشروع مقابل التساهل في بعض المواصفات بما يحقق أرباحا شخصية مجزية يدفع ثمنها المجتمع بزيادة النفقات والمخاطر.

كما تفرض الدولة ضرائب متعددة منها ضرائب الدخل والاستهلاك والضريبة الجمركية ورسوم الخدمات تسعى إلى تحصيل هذه الضرائب بكل أنواعها إلا أن عملية التحصيل تخلق مناخا ملائما للفساد حيث يتنازل موظف التحصيل عن جزء من الضريبة لمصلحة دافعها مقابل تقاسم هذا الجزء المتنازل عنه، ويتضاعف هذا النوع من الفساد في

المجتمعات التي ترتفع فيها معدلات الضريبة أو التي يتأرجح نظامها الاقتصادي بين التخطيط المركزي وبين آليات السوق الحر.

وعلى وفق ما تقدم يتضح أن الفساد الإداري والمالي في المعاملات والخدمات التي تقدمها الدولة وفي الإيرادات الحكومية، والقصور عن تطبيق القوانين العامة ووجود دوافع شخصية تحفز ممارسة الفساد أهمها ضعف الوازع الديني والقيم الأخلاقية والحس الوطني والرغبة في الربح السريع دون بذل جهد مقابل ذلك هذا ما يوفر بيئة مناسبة للفساد في ظل قصور القوانين ومضمونها أو كثرة قواعدها وغياب الرقابة والمساءلة الفاعلة المتمثلة في غياب السلطة القضائية والمستقلة والإعلام الحر... وغيرها.

خامساً: الآثار الاقتصادية للفساد الإداري والمالي

تظهر آثار الفساد بشكل عام على التنمية وتخصيص الموارد وعلى الكفاءة الاقتصادية والرخاء الاقتصادي والقدرة التنافسية للاقتصاد حيث أكدت بعض التقارير وجود علاقة عكسية بين القدرة التنافسية للاقتصاد وتفشي الفساد، وانتشار البطالة والفرق بين الدول، حيث تتركز آثار الفساد في ثلاثة متغيرات اقتصادية هي: الإيرادات الحكومية والنمو الاقتصادي، ومستوى الفقر وتوزيع الدخل.

1- الإيرادات الحكومية:

لافت للنظر أن تراجع الإيرادات الحكومية الناجمة عن الفساد الإداري والمالي له آثار غير مباشرة في الأداء الاقتصادي وثم تراجع النمو الاقتصادي ولجوء الدولة إلى زيادة عرض النقود لتغطية نفقاتها وما ينجم عنه ارتفاع مستوى العام للأسعار وتفاقم الدين العام المحلي مما يتسبب بتقدم حكومات هذه الدول إلى الاقتراض الخارجي لتمويل التنمية وما يترتب من أعباء خدمة الدين الخارجي.

2- النمو الاقتصادي:

تشير الدراسات والتقارير الاقتصادية إلى تعدد الآثار السلبية للفساد الإداري في النمو الاقتصادي يتمثل في انخفاض كفاءة العملية الاستثمارية وتدني فوائدها بسبب الرشى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها وتزيد كلفتها من ثم انخفاض حجم الطلب الكلي لوجود أعباء إضافية على رجال الأعمال في البيئة الفاسدة تتمثل بدفع الرشى المادية والمعنوية للسماح لهم بتنفيذ نشاطهم ويعد هذا الأمر نوعاً من الضرائب الإضافية التي تقلل الحافز إلى الاستثمار وزيادة درجة الحذر وعدم الإقدام على الاستثمار، فالاستثمر الأجنبي يخشى من مغبة استثمار أمواله في الدول التي لا تلتزم بالشرعية والقوانين ويكثر فيها الفساد

الذي يجلب من جهة أخرى الاستثمارات الأجنبية الملوثة التي تسعى إلى تحقيق الربح السريع وتحويله سريعا إلى الخارج وحرمان الدول من العملات الصعبة مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها وانخفاض العملة الوطنية إلى جانب تدخل الوساطة والغش في اختيار المشروعات الإنشائية مما ينتج عنه تدني المشروعات العامة وعدم الاستقرار الاقتصادي وزيادة الفقر والبطالة في المجتمع وهو ما حدث في دول جنوب شرق آسيا في عام 1997.

إلى جانب التшоوهات التي يحدثها الفساد الإداري في الإنفاق الحكومي إذ أهمل المسؤولون إلى الاهتمام بالنفقات العامة التي تخلق فرصا أكبر للربح من خلال الرشى بالإنفاق على المشروعات الكبيرة التي يصعب تتبع أوجه الإنفاق فيها كمشروعات البنية التحتية.

3- مستوى الفقر وتوزيع الدخل:

الفساد يوسع الفجوة بين الفقراء والأغنياء الأمر تميز هذه الأخيرة على بقية أفراد المجتمع من الجراء الرشوة والاختلاسات والمكاسب المادية غير المشروعة وهذا يؤجج الصراع ويهدد السلم الاجتماعي ويثير الخلافات بين الأقلية الغنية والأكثرية الفقيرة. وزيادة على ما سبق تجدر الإشارة إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاستثمارات والعدالة في توزيع الدخل وتضيف فجوة الفقر في الدول التي تعاني من الفساد، بما يعمل على دعم الاستقرار الاقتصادي والارتقاء بمستوى معيشة الأفراد ورفاهية المجتمع وتحقيق أهدافه التنموية من الأمور التي يمكن تحقيقها إذا ما توافرت الإرادة السياسية لمحاربة الفساد أو تقليله من خلال إتباع سياسات فاعلة.

سادسا: العلاج وسبل المكافحة

يتضح مما سبق أن الفساد الإداري والمالي أصبح داء متفشيا في جميع دول العالم وإن كان انتشاره في الدول النامية ومنها العربية، أكبر لذا لمكافحة هذا الداء أو التقليل منه يستدعي دراسة الأسباب والآليات ومن ثم تبني السياسات التي تساعد على حصاره، ويمكن تلخيص الأسباب الكامنة وراء الفساد في ثلاثة أسباب رئيسية تتمثل في احتكار القرارات وحرية التصرف وغياب المساءلة والمحاسبة.

1- السبب الأول:

الاحتكار يمكن الاستدلال عليه من خلال توفر مؤشرات معينة حجم القطاع الحكومي الذي يمكن قياسه بنسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي والقيود التجارية،

والسياسات الصناعية... وغيرها مما يعني أن هناك علاقة قوية بين تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وبين حجم الفساد.

2- السبب الثاني:

حرية التصرف يتناسب طرديا مع حجم الفساد فكلما ازدادت الصلاحيات التي تمنح لموظفي المؤسسات العامة مع ضعف الرقابة والشفافية في اتخاذ القرارات وغياب الضوابط التي تحكم التصرفات زادت وطأة الفساد والمفسدين.

3- السبب الثالث:

غياب المسائلة والمحاسبة تتناسبان عكسيا مع حجم الفساد فوجودها يقلل من انتشار الفساد ويحجمه وغيابهما يزيد منه.

لتقليل من حجم الفساد يجب تبني سياسات عدة يتمثل أهمها فيما يلي:

1- توفير البيئة الوقائية:

الحرب ضد الفساد لا يمكن حسمها إلا باتخاذ عدة تدابير والسياسات الوقائية التي تلغي الفساد أو تقلل من وجوده ومن أهم التدابير ما يلي:

أ- الحد من الاحتكار في أي نوع من أنواع الأنشطة الاقتصادية فبعض الدراسات تشير إلى وجود علاقة قوية بين حجم الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها القطاع العام والتي تقاس بنسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بين زيادة الفساد الإداري والمالي في الدول، فالاحتكار يدفع بعض المسؤولين إلى حماية الفساد واستمراره، فالدراسات تشير أن هناك علاقة عكسية بين انخفاض القيود الجمركية التي تؤدي زيادة حجم الواردات ومن ثم زيادة حجم المنافسة التي تنجم عنها انخفاض التكلفة - خاصة بعد زيادة حدة المنافسة المحلية والدولية عقب تطبيق اتفاقيات التجارة المحلية والدولية - وبين تقليل فرص الفساد⁽⁹⁾.

ب- توضيح وتبسيط الإجراءات والضرائب الإدارية وزيادة درجة شفافيتها والتشديد في تطبيقها ومراقبتها من الأجهزة المعنية تعد العمود الفقري لأطر وآليات القضاء على الفساد.

ج- تقرير سيادة القوانين من خلال الالتزام بالتنظيمات الرسمية التي تحددها القوانين واللوائح الصادرة بغرس الثقة محليا وخارجيا في الأجهزة الإدارية، كذلك منح

صفة مستقلة للكيانات والأشخاص المعنيين بمكافحة الفساد ليكونوا قادرين على ممارسة وظائفهم بكفاءة بعيدا عن أية ضغوط.

ومن خلال تجارب بعض الدول حول الفساد لا تقتصر على مجرد حث الحكومات على تجريم مختلف أشكال الفساد، ولكن تبرز الحاجة إلى وجود قوى محايدة في مجال التحقيقات والمتابعة القانونية والقضائية لكشف الفساد العام واستئصال جذوره.

د- **التدقيق المستمر لمدى تنفيذ البنود المنظمة للمؤسسات:** كالإفصاح عن الأصول السلوكية لبعض المسؤولين الذين تم اختيارهم للعمل في المؤسسات العامة كتحديد إقرار عن الذمة المالية للتأكد من سلامة سلوكهم الوظيفي إلى جانب إصلاح أنظمة المناقصات والتوظيف بتحسين كبار المسؤولين من إغراءات رجال الأعمال المحليين والأجانب لجرهم إلى مصيدة الفساد سواء بشراء الذمم أو باستخدام بريق المال.

هـ- **كفاءة المناخ التنظيمي والرقابي** بإنشاء أجهزة وإشراف ومتابعة الفساد من خلال تطبيق المعايير المحاسبية السلبية وكذلك إحداث لجان وأنظمة رقابية حكومية مثل نظام التفتيش العام.

و- **اعتماد بعض الدول في مكافحة الفساد على توسيع مساحة المشاركة في النشاط الخاص مع تطبيق إطار تنظيمي فعال يحول دون إخفاء الرشوة أو المبالغ المشروعة وحسابات الشركات ويكشف المخالفات القانونية.**

د- ما دام الفساد أصبح منظومة قائمة بذاتها في إطار العلاقات الدولية والتحديات الإقليمية والدولية، تستلزم التعاون والتنسيق بين الدول والمنظمات والآليات المحلية والإقليمية والدولية لمحاصرة الفساد وكشفه وقطع خطوط الاتصال بين مرتكبيه.

ويمكن حصر بعض مظاهر التعاون الإقليمي والدولي في:

- تبني الاتحاد الإفريقي في جوان 2003 هيئات لمكافحة الفساد (10) African Union Regional Anti-Corruption Convention.

يهتم بتعريف المخالفات التي تستحق العقوبات من خلال التشريعات المحلية وتحديد الخطوات التي تؤدي إلى الكشف عن الفساد والتحقيق في مختلف جوانبه. كما أنه يحدد صلاحيات الدول وينظم المساعدات المتبادلة فيما بينها والمتعلقة بالفساد ومرتكبيه.

- كما تبنت الأمم المتحدة ديسمبر 2003 معاهدة لمكافحة الفساد UN. Convention against Corruption

برغم أنها أول آلية دولية للحد من آثار الفساد إلا أن الدول المتقدمة ومنها الولايات المتحدة الأمريكية رفضت إدراج إلزامية تتعلق بشفافية التمويل السياسي، الأمر الذي أوجد بنود تتسم بالوهن، وعدم الإلزام خاصة لفقرات متعلقة بالقطاع العام⁽¹¹⁾.

ويلاحظ أن المنظمات الدولية السابقة أنها ما تزال قاصرة عن التشخيص ولم تصل بشكل ملحوظ إلى العلاج النهائي لهذه المشكلة، فهي لم تدخل حيز التنفيذ بعد وحتى تدخل حيز التنفيذ فهي ليست كافية لأنها لا تجبر دول الأعضاء على احترام الالتزامات المنصوص عليها بسبب خلل في موازين القوة بين الدول.

وبناءً على ما تقدم فإن اتباع السياسات الوقائية السابقة تعتمد على توفير بيئة يسودها التناقض وتتصف بالشفافية والمساءلة والرقابة وزيادة كفاءة الاستغلال لموارد المجتمع.

2- تطوير البيئة المؤسسية:

تستطيع الحكومات أن تحد من الفساد الإداري والمالي وتقلل من وطأته، وذلك بتشجيع الأمانة والنزاهة وإنزال أشد العقوبات على من تثبت إدانته بالفساد هذا الأمر يتم بواسطة برامج الإصلاح الإداري والمالي عن طريق توظيف الموظفين العموميين بناءً على أساس مبادئ الكفاءة والشفافية والمعايير الموضوعية مثل الجدارة والإنصاف والتأكد من أمانتهم ونزاهتهم في العمل والاهتمام بتحسين الرواتب والأجور تتناسب طردياً مع حجم المسؤوليات الملقاة عليهم وخطورتها، كما يسهم الإعلان عن فضائح الفساد ومحاسبة المسؤولين عنه والبدء في تطبيق العقوبات بكبار المسؤولين في زيادة فاعلية العقوبات وأهميتها في ردع المتورطين بالفساد.

كذلك زيادة اهتمام برامج الإصلاح الإداري بخلق الإدارات الحسنة وتبسيط المعاملات الإدارية ونشر النظام اللامركزي حتى لا تتركز السلطات في يد فئة معينة من الأفراد.

والجدير بالملاحظة أن فاعلية الإصلاحات الإدارية السابقة تتطلب البيئة الملائمة بأبعادها التشريعية والرقابية والقانونية والإعلامية، كما لا يمكن تجاهل دور المؤسسات التربوية في تحجيم الفساد بواسطة زرع القيم الفاضلة التي ترفض الفساد بكل صوره والدين

الإسلامي مليء بهذه القيم التي تحث على الأمانة والنزاهة والإخلاص، فالدين الحنيف بلا شك يحرم الفساد ويحرم كل الأموال المتحصلة منه إذا يعتبر كسبها من أنواع الغصب.

الخاصة:

إن الفساد الإداري والمالي قضية عالمية موجودة في جميع أنحاء العالم وبدرجات متفاوتة كما أن جميع الدول تعاني منها بشكل أو بآخر وإن كانت معاناة الدول النامية منها كبيرة جدا بما في ذلك الدول العربية لضعف البيئة المؤسسية حيث ساهم القطاع العام في الاقتصادات العربية في احتكار الحكومة القرارات بشكل أدى إلى اختزال العديد من المؤسسات منها القضاء والإعلام واختفاء التنظيمات الرسمية التي تحدد القوانين واللوائح.

كما أن الفساد الإداري والمالي يؤثر بصورة سلبية في معدلات التنمية الاقتصادية وفي العدالة التوزيعية للدخل القومي، وفي الاستثمارات والنمو الاقتصادي وإيرادات الدولة وفي مستوى الفقر وغياب مؤسسات فاعلة في توفير البيئة الملائمة للاستثمارات في الوطن العربي.

الهوامش:

- 1- المعجم الوسيط المجلد الثاني، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية، 1973، ص688.
- 2- سورة القصص الآية 77.
- 3- مرسي السيد حجازي: التكاليف الاجتماعية للفساد، المستقبل العربي، العدد 266، أفريل 2001، ص19.
- 4- نفس المرجع السابق، ص19.
- 5- عادل عبد اللطيف: الفساد كظاهرة عربية وآليات ضبطها، بحث منشور في ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت، مركز الدراسات العربية، الطبعة الأولى، ديسمبر، 2004، ص384.
- 6- محمد حافظ الرهوان، دور الشرطة في دعم الاقتصاد الوطني، الناشر سمير الطويحي، القاهرة، 2001، ص438.
- 7- أنطوان مسرة: دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد، بحث منشور في ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط. الأولى، بيروت ديسمبر 2004، ص500.
- 8- عادل عبد اللطيف، المرجع السابق، ص348.
- 9- منظمة الشفافية الدولية، منظمة غير حكومية مقرها برلين ولها أكثر من 70 فرعا في العالم تتولى سنويا إصدار مؤشر انطباع دولي عن الفساد سمي (الرقم القياسي للشفافية الدولية).
- 9- يوسف خليفة اليوسف، الفساد الإداري والمالي الأسباب والنتائج وطرق العلاج مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 30، العدد 2 - 2002، ص272.
- 10- حسن نافع، دور المؤسسات الدولية ومنظمات الشفافية في مكافحة الفساد، بحث منشور في ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ديسمبر 2004، ص545.

11- عمار الشيخ داود، الشفافية ومراقبة الفساد، بحث منشور في ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ديسمبر 2004، ص 149.